

Distr.: General
18 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والخمسون

الدورة التنظيمية، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥

الدورة الموضوعية، ١-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل البرنامجية: التقييم

التقييم المواضيعي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها: الدروس
المستخلصة للفترة ما بعد عام ٢٠١٥

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

وضعت الأهداف الإنمائية للألفية بالاستناد إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد عام ٢٠٠٠ وجاءت في شكل مجموعة محددة من الأهداف والغايات التي يتعين بلوغها بحلول العام ٢٠١٥ سعياً إلى التغلب على التحديات التي تواجه العالم. ويتناول هذا التقرير عن التقييم المواضيعي ترتيبات إطار الرصد والتقييم المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ويستخلص دروساً قد تنطبق على الرصد والتقييم في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

** E/AC.51/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

160415 160315 15-04296 (A)



ويتألف ما يُطلق عليه من باب التعميم إطارُ رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها، من مجموعة متنوعة من مكونات الرصد التي تطورت مع مرور الزمن، دون أن يتيح المجال لإجراء تقييم دقيق. ولئن كانت المؤشرات التي وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية قد اضطلعت بدور مهم في توحيد الإحصاءات في هذا المجال، فإن القيام أولاً وقبل كل شيء بوضع إطار عام واضح يشمل أهداف الرصد والتقييم وتعريف الأدوار والمسؤوليات وآليات التنسيق هو واحد من الدروس التي ستفيد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، تلك الأهداف التي توجد المفاوضات المتعلقة بها في طورها الأخير حالياً. ومن الدروس المهمة الأخرى ما يتعلق بالحاجة إلى وضع استراتيجية تتصدى لمسألة الدعم اللازم لتطوير القدرات الوطنية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك تعبئة الموارد الكافية.

وفي سياق التطلع إلى وضع إطار لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة مستقبلاً، سيتعين استحداث نظام متعدد المستويات يربط بين المستويات القطري والإقليمي والعالمي. ذلك أن التقييم، عندما يخضع تخطيطه لرؤية استراتيجية، يمكن أن يكون بمثابة جسر يربط بين الرصد والمساءلة في المستويات والمراحل الرئيسية لمداولات أصحاب المصلحة والقرارات التي يتخذونها. ومن شأن ذلك أن يعزز قدرة صناع القرار على إدخال التحسينات الضرورية وإجراء تعديلات مرحلية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وفي هذا الصدد، يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصية واحدة للنظر فيها، وهي أن يضع الأمين العام استراتيجية وخطة عمل شاملتين لكفالة تماسك عملية الرصد والتقييم وتنسيقها وإجرائها في الوقت المناسب، إلى جانب ما يتصل بذلك من ضرورة تنمية القدرات اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرارات في أثناء العمل صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

أولا - مقدمة

١ - أعد مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما مواضيعيا لإطار رصد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمه على أساس تقييم للمخاطر أجري في أوائل عام ٢٠١٣. واختارت لجنة البرنامج والتنسيق التقييم للنظر فيه خلال دورتها الخامسة والخمسين في عام ٢٠١٥^(١).

٢ - ويجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماته طبقا للمادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء و ٢٤٤/٥٤ و ٢٧٢/٥٩، وكذلك نشرة الأمين العام بشأن إنشاء المكتب (ST/SGB/273) التي تخول المكتب المبادرة إلى اتخاذ أي إجراء يراه ضروريا للنهوض بمسؤولياته وتنفيذه والإبلاغ عنه. أما الإطار المرجعي العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية فيرد ضمن الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (البند ٧-١ من ST/SGB/2000/8).

ثانيا - معلومات أساسية

الأهداف الإنمائية للألفية

٣ - اجتمع قادة العالم بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لاعتماد "إعلان الأمم المتحدة للألفية"^(٢) على ضوء النتائج التي أفضت إليها المؤتمرات الرفيعة المستوى ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة على مدى عقدين من الزمن. والتزموا بإقامة شراكة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع والجوع والأمية والمرض وأكدوا من جديد الالتزام العالمي بتحقيق التضامن والمساواة والكرامة واحترام الطبيعة باعتبارها القيم الأساسية التي يستند إليها وضع السياسات العامة على الصعيد العالمي. ووضعت الأهداف الإنمائية للألفية في شكل مجموعة من الأهداف والغايات المحددة التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، كوسيلة لتحفيز الجهود المبذولة في سبيل تركيز اهتمام العالم على تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف وتعزيز التنمية البشرية. ويوضح الشكل الأول أدناه التقدم المحرز في تحقيق غايات مختارة من غايات الأهداف الإنمائية للألفية^(٣).

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٣) للاطلاع على قائمة كاملة بالأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها ومؤشراتها، انظر مرفق الوثيقة A/69/1.

الشكل الأول

الخريطة البيانية للتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٤^(١)

٦ - وساهم في المشاورات المتعلقة بصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كل من فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة؛ وفريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة. ويضطلع مكتب المستشارية الخاصة للأمم العام المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ بدور استشاري وتنسيقي رئيسي. وأجرت لجان الأمم المتحدة الإقليمية مشاورات بشأن المسألة في كل واحدة من المناطق الخمس. وعلاوة على ذلك، استفيد من إسهامات الجمهور العام من خلال ما يزيد على ٩٠ مشاورة وطنية و ١١ مشاورة عالمية قادتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأنشئ منتدى تحت شعار ”عالمي“ (MY World) لاستقصاء آراء الجمهور العام عبر الإنترنت بشأن المسائل ذات الأولوية وتلقى المنتدى ما يربو على ٧ ملايين صوت من جميع المناطق^(٤).

٧ - في تموز/يوليه ٢٠١٤، اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية ١٧ هدفا محددا مشفوعة بما عدده ١٦٩ من الغايات المرتبطة بها (انظر الفقرة ٤٤ من A/69/700، والفقرة ١٨ من A/68/970 و Corr.1). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقد رئيس الجمعية العامة اجتماعا تقييميا رفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي وقت لاحق، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قدم الأمين العام تقريره التجميعي عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون ”الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض“ (A/69/700) قبل انطلاق المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة^(٥). واقترحت ستة عناصر أساسية هي: الكرامة؛ والناس؛ والرخاء؛ والكوكب؛ والعدالة؛ والشفافية. وبناء على اقتراح من رئيس الجمعية العامة، اتفقت الدول الأعضاء على طرائق مسار المفاوضات النهائية وإعداد الوثيقة التي سينظر فيها في مؤتمر القمة الذي تعقده الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وورد في الطرائق أن يشكّل الاقتراح المقدم من الفريق العامل المفتوح باب العضوية الركيزة الأساسية لإدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم في الوقت نفسه بأن المساهمات الأخرى ستكون محلّ نظرٍ أيضاً^(٦). وبدأت المشاورات الموضوعية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

(٤) استقصاء المعنون ”عالمي“، أُطلع عليه في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٥) انظر مقرر الجمعية العامة ٥٥٠/٦٩.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٨.

إطار الرصد والتقييم

٨ - الرصد والتقييم وظيفتان مترابطتان ومتكاملتان تهدفان إلى توفير معلومات مدعومة لاتخاذ القرارات للمراحل المختلفة لاتخاذ القرارات. ويقاس نجاح الرصد والتقييم بمدى تيسيرهما لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة وتوجيه اتخاذ تلك القرارات في مختلف المجالات المنطبقة. وعلى الرغم من أن للدول الأعضاء المثلة في الهيئات الحكومية الدولية السلطة العليا، فيجب أن يلبي الرصد والتقييم أيضا الاحتياجات المختلفة للجهات المانحة للأموال الخارجة عن الميزانية، ورؤساء الإدارات/مديري البرامج، والنظر في الوزارات الفنية الوطنية، والمجتمع المدني ومثلي المستفيدين المقصودين على المستوى القطري.

٩ - ولأغراض هذا التقييم، يعرف الرصد بكونه تتبع المنتظم للوقائع والإبلاغ عنها، بطريقة كمية عادة، فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية والظواهر الاجتماعية - الاقتصادية معا، في صلتها بالتقدم المحرز صوب بلوغ أهداف السياسات أو البرامج أو المشاريع.

١٠ - ويعد رصد البيانات الأولية وتحليل الإحصاءات من العناصر الضرورية ولكن غير الكافية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدخال التعديلات المحلية اللازمة على السياسات أو البرامج أو المشاريع الإنمائية على الصعيد العالمي أو الوطني. ويلزم استكمال هذه البيانات، لكي تكون مجدية، بتحليل دوري للأسباب الكامنة وراء التغييرات المرصودة. ومن ثم يغدو التقييم ممارسة محددة زمنيا تهدف إلى تحديد مدى وجاهة السياسات أو البرامج أو المشاريع وكفاءتها وفعاليتها وأثرها بطريقة منهجية، وبالتالي تحقيق الهدفين المزدوجين المتمثلين في استخلاص الدروس بغرض تحسين البرامج وتوفير سبل المساءلة (انظر A/68/70). ويسعى التقييم إلى تحديد الأسباب الجذرية بالإجابة عن ثلاثة أسئلة هي: هل نقوم بالأشياء الصحيحة؟ وهل نؤديها بطريقة صحيحة؟ وهل نقوم بها بالقدر الذي يكفي لإحداث التغيير المنشود؟

توفير الشروط اللازمة لتحقيق فعالية الرصد والتقييم

١١ - الشروط التالية ضرورية لكفالة فعالية الرصد والتقييم (انظر على سبيل المثال، A/63/268):

- (أ) تحديد أهداف واضحة وذات تدرج منطقي؛
- (ب) تحديد مؤشرات أو مقاييس للمراقبة؛
- (ج) تحديد المسؤوليات عن جمع البيانات؛

(د) الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات المفيدة التي يمكن أن يُسترشد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين الأداء؛

(هـ) وجود ضمان الجودة وآليات المساءلة والرقابة.

١٢ - وتمشيا مع ما سبق، يمكن وصف مسعى رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها عن طريق "مسار أثر مواضيعي" يتضمن هذه الشروط الخمسة. ويصبح التقييم عندئذ أداة قائمة على الأدلة تمكن من اختبار الافتراضات المتصلة بالعلاقات السببية التي تنطبق على ترجمة الجهود المبذولة إلى النتائج والآثار المرجوة.

النطاق والإطار المنطقي ومسار الأثر المواضيعي للتقييم

١٣ - يتمثل الغرض العام من هذا التقييم المواضيعي في تحديد الدروس المستفادة من رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية، التي يمكن أن تنطبق على الرصد والتقييم في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. ولتيسير عمليات التحليل هذه، وضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسار الأثر المواضيعي في الشكل الثاني أدناه.

الشكل الثاني

مسار الأثر المواضيعي: رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها



١٤ - ويستند هذا المسار إلى مبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ووثائق الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، ويصف العلاقات بين المدخلات والأنشطة والناتج والآثار. ويوفر لفريق التقييم التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية الأداة التي تتيح له فهم كيفية ترابط الأنشطة أو عدم ترابطها؛ وهو أيضا بمثابة أساس تحليلي لتقييم مساهمة أنشطة وناتج رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها.

١٥ - أما الهدف من التقييم المذكور أعلاه، وما يرتبط به من مسائل التقييم، فيركز في المقام الأول على الأنشطة الجارية في الأمانة العامة، مع تحليل روابطها مع الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، بينما جرى تحليل الرصد والتقييم المضطلع بهما عالميا وإقليميا فيما يتعلق بالتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك كيفية إسهام الإبلاغ الوطني للإبلاغ العالمي، فإن جهود الرصد على الصعيد القطري لم تخضع لتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية. (تكمل نقطة التركيز هذه تقييما اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا يسعى إلى تقييم مساهمات البرنامج الإنمائي في دعم التقدم القطري المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية).

١٦ - وتشمل مسائل التقييم الرئيسية وفقا للورقة الاستهلاكية/الاختصاصات (IED-14-006)، ما يلي:

- ما هي الأدوار التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمه؟
- إلى أي مدى جرى الربط بين أنشطة رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية وتنسيقها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني؟
- ما هي التحديات والفرص والممارسات السليمة المتعلقة برصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها، التي يمكن أن تطبق لكي تساهم مهام الرصد والتقييم مساهمة مثلى في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟

١٧ - وقد صنفت نتائج التقييم في هذا التقرير وفقا للشروط المبينة في الفقرة ١١، وهي مضمنة في مسار الأثر المواضيعي المبين في الشكل الثاني.

منهجية التقييم

١٨ - جُمعت البيانات في الفترة بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراضا شاملا للوثائق ذات الصلة برصد التقدم المحرز

فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتقييمه. وتُتبع عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية والاجتماعات الأخرى وأجريت مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأثناء جمع البيانات الأولية، اكتشف مكتب خدمات الرقابة الداخلية عدم وجود إطار رسمي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها؛ وبالتالي، استقصاء وصفي للكيانات الرئيسية المعنية ولأدوارها ونواتجها الرئيسية المتعلقة بالرصد والتقييم.

١٩ - ويستمد التحليل الوارد في هذا التقرير التقييمي من استقصاء مصادر تتراوح بين الوثائق والشهادات والمعاينة والدلائل الوقائية، تم جمعها باستخدام أساليب كمية ونوعية، من بينها ما يلي:

(أ) استعراض الوثائق وتحليل البيانات الكمية - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية الولايات والتقارير والوثائق المرتبطة برصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمه، فضلاً عن العملية التي تهدف إلى وضع إطار بشأن المساءلة للفترة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) الاستقصاء الذي أجراه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية - أجري استقصاء ذاتي على شبكة الإنترنت شمل ٧٠ عضواً من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية^(٧) لفهم وجهات نظره والخبرات التي اكتسبها؛ وقد كلفت اللجنة الإحصائية هذا الفريق بجمع بيانات الرصد المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) المقابلات وتتبع الاجتماعات - أجريت ستون مقابلة شبه منظمة وشخصية في المقام الأول مع عينة مقصودة تتألف من أصحاب المصلحة من كيانات منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وتتبع مكتب خدمات الرقابة الداخلية عدة منتديات حكومية دولية وغيرها من محافل اتخاذ القرارات أثرت فيها مناقشات بشأن الرصد والتقييم؛

(د) البعثات الميدانية لجمع البيانات ومعاينتها - لفهم وجهات النظر على جميع المستويات، أرسلت بعثات إلى اللجان الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وإلى جمهورية تنزانيا المتحدة حيث اجتمع فريق التقييم مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ وإلى باريس للاجتماع مع أمانة

(٧) بلغ معدل الاستجابة نسبة ٥١ في المائة.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس ٢١)^(٨).

التحديات والقيود

٢٠ - لم يشمل نطاق هذا التقييم المواضيعي التحقق من صحة بيانات رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من المنظور الإحصائي. فقد أنجز هذا التحقق إلى حد ما في إطار عمليات مراجعة حسابات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية التي قامت بها في الآونة الأخيرة شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ثالثاً - نتائج التقييم

٢١ - حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثمانية دروس مستفادة، تنبثق من استعراض الشروط والأنماط السببية المفترضة للرصد والتقييم الفعالين كما تتجلى في مسار الأثر المواضيعي. وينتظم عرضهما الوارد أدناه بما يتماشى مع الشروط المنصوص عليها في الفقرة ١١ أعلاه. ويتضمن الدرس ١ وصفاً للإطار الحالي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها.

الدرس ١: يتألف إطار منظومة الأمم المتحدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها من مجموعة متنوعة من العناصر التي تطورت مع مرور الزمن

٢٢ - ذكر تقرير الأمين العام المعنون "الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" أن "الأمم المتحدة ستتولى بالتعاون مع الشركاء الآخرين في مجال التنمية رصد الأهداف التي تتصل اتصالاً مباشراً بالتنمية وبالقضاء على الفقر"، (انظر A/56/326، الفقرة ٨٣) وأن "الأمم المتحدة ستتولى مهمة تقديم التقارير عن التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين العالمي والقطري، وسيقوم بتنسيق ذلك كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية... وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي" (المرجع نفسه، الفقرة ٤). ويبين الشكل الثالث أدناه العناصر الرئيسية العالمية والإقليمية

(٨) سعى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، طوال عملية التقييم، للحصول على مدخلات من ثلاث جهات تنسيق رئيسية (مكتب المستشارية الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق)، بالإضافة إلى ما يزيد على ٣٠ جهة تنسيق ثانوية.

والوطنية للإطار بصيغته اليوم، استنادا إلى تحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وهو يسلط الضوء على الفئات الرئيسية من الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة المشاركة في رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، فضلا عما يرتبط بذلك من نواتج. ولا علم لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بأي محاولة سابقة لمسح العناصر المتباعدة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها والمبينة في الشكل الثالث.

الشكل الثالث

خريطة إطار منظومة الأمم المتحدة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمه - استعراض عام



عناصر التنسيق والاستعراض على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة

٢٣ - قام الاستعراض الوزاري السنوي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى التعاون الإنمائي، بتكليف من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتقييم ”التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك الأهداف والغايات الأخرى المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة“ على امتداد السنوات الأعوام الخمسة عشر الماضية^(٩). وكانت جولات الاستعراض بمثابة منتديات تتبادل فيها الدول الأعضاء الدروس المستفادة من تجاربها في تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية. ويقترن الاستعراض الوزاري كل عام باستعراض عالمي مصحوب بمناقشات موضوعية وتقدم خلاله البلدان عروضاً وطنية طوعية لإلقاء الضوء على ما تحرزه من تقدم في تنفيذ الأهداف.

٢٤ - ويضم مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة في عضويته الرؤساء التنفيذيين لصناديق المنظومة وبرامجها ووكالاتها. ومن المبادرات التي يضطلع بها المجلس أنه يجري، منذ عام ٢٠١٢، استعراضاً لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري للوقوف من خلاله على العراقيل التي تحول دون إحراز تقدم في الأهداف المتعثر تنفيذها في بلدان معينة والخروج بحلول متعددة القطاعات عبر حوار تفاعلي يشترك فيه أعضاء المجلس والمعنيون من منسقي الأمم المتحدة المقيمين ومديري البنك الدولي القطريين. ونُظمت أربع جولات من هذا الاستعراض منذ عام ٢٠١٢.

٢٥ - وتتضمن الركائز الثلاث لمجلس الرؤساء التنفيذيين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تعمل، هي ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع لها، كحلقة وصل بين المناقشات التي تجريها المجموعة في المقر وبين العمل الذي يتم على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية^(١٠).

٢٦ - وقد قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقارير منتظمة عن التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتقارير مواضيعية عن التقدم المحرز في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠^(١١).

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٢، تأسس فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ليتولى تجميع المؤشرات الإجمالية على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. ومنذ عام ٢٠٠٥، دأب الفريق على تجميع البيانات العالمية المتعلقة برصد تنفيذ الأهداف والغايات والمؤشرات لإعداد التقارير السنوية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية

(٩) انظر قراري الجمعية العامة 60/1 و 65/1.

(١٠) الصفحة الشبكية <https://undg.org/home/about-undg/doco/> في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

(١١) الوثائق A/57/270 و CORR.1 و A/58/323 و A/59/282 و CORR.1 و A/68/202 و CORR.1 و A/69/201.

وتقرير الأمين العام السنوي عن أعمال المنظمة. وسعى الفريق أيضا إلى تحسين بيانات ومنهجيات رصد الأهداف (انظر الوثيقة E/2014/61، الفقرة ١٠٧). ويضم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات ممثلين عن إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، ومختلف الوكالات الحكومية الدولية، ويضم خبراء إحصاء وطنيين. وتتولى جمع البيانات الوكالات الدولية، كل وكالة في مجال عمله، من شتى المصادر الوطنية، ومنها استقصاءات الأسر المعيشية والتعدادات السكانية التي تُجرى على الصعيد الوطني والبيانات الخاصة بالجهات الإدارية الوطنية. وعندما لا تكون البيانات متوافرة، تتولى الوكالات المسؤولة إعداد تقديرات. وحتى عندما تكون البيانات متوافرة، فعادة ما تحتاج إلى عمليات مواءمة لكي يتنسى استخدامها في عقد المقارنات بين البلدان. وقد تعاونت شعبة الإحصاءات بشكل وثيق مع الفريق في إيجاد قاعدة بيانات عالمية لمؤشرات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتخضع البيانات الواردة لبرنامج يهدف إلى التحقق من خلوها من التناقضات الداخلية قبل تجهيزها للإدخال في قاعدة البيانات في سياق عمليات التحديث السنوية.

٢٨ - ويعتمد توافر البيانات اللازمة لحساب المؤشرات في كل بلد على قدرة هيئات الإحصاء الوطنية. ولمساعدة الإحصائيين والباحثين الوطنيين، أعدّ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات أدوات منها "دليل مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية". وفي آذار/مارس عام ٢٠١٣ أصدر الفريق تقريراً عن الدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية، بعد أن استعرض بصورة شاملة تجاربه على المستوى العالمي^(١٢).

٢٩ - وثمة مصادر أخرى لمعلومات الرصد والتقييم المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، منها صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومشروع قرى الألفية، والشراكة العالمية من أجل التعليم، وتقرير الرصد العالمي الذي يصدره البنك الدولي. وفي أيار/مايو عام ٢٠٠٧، أنشأ الأمين العام فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ٨، وهو إقامة شراكة عالمية لأغراض التنمية. وتجمع فرقة العمل المعلومات الرئيسية التي ينتجها ما يربو عن ٣٠ من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من

(١٢) "الدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية من منظور إحصائي - تقرير فريق العمل المعني بالدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية"، آذار/مارس ٢٠١٣.

الوكالات الدولية وتنشر تقريراً سنوياً تعرض فيه حالة تنفيذ الالتزامات الدولية والتقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المدرجة ضمن الهدف ٨^(١٣).

العناصر الإقليمية

٣٠ - تشارك العديد من الجهات الفاعلة في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. واضطلعت اللجان الإقليمية بتقييم التقدم الذي أحرزته البلدان نحو تحقيق الأهداف ونشرت نتائجها في عدد وافر من التقارير الإقليمية الصادرة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ونظمت العديد من المنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة، وشجعت على إقامة الشراكات الإقليمية. فقد أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مثلاً، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة تقارير عن التقدم المحرز في اتجاه بلوغ الأهداف على الصعيد الإقليمي، وغطت هذه التقارير أيضاً التقدم المحرز على الصعيدين دون الإقليمي والقطري. وفي المنطقة العربية، أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سلسلة تقارير عن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في هذه المنطقة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة الإقليمية، ومزجت في هذه التقارير بين استعراض التقدم المحرز في التنفيذ وتحليل السياسات؛ وقد انطوى هذا العمل على أنشطة دعوية (انظر الوثيقة [E/ESCWA/OES/2013/2](#)).

٣١ - إضافة إلى ذلك، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ما برحت تنفذ مشروع حساب التنمية المعنون "تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والمشاركة بين المؤسسات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية"، والذي يهدف إلى التشجيع على زيادة إنتاج البيانات القابلة للمقارنة والمواكبة لآخر المستجدات. وفي داخل المناطق، تؤدي آلية التنسيق الإقليمية دوراً هاماً في الربط بين المنظورات الوطنية والإقليمية والعالمية. ففي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مثلاً، أنشأت آلية التنسيق الإقليمية فريقاً عاملاً معنياً بالجهود الرامية إلى تحسين وتنسيق رصد الأهداف الإنمائية للألفية وإتاحة بيانات الرصد على المستوى القطري. إلى جانب ذلك، تتولى المراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم

(١٣) انظر مثلاً التقرير المعنون — *The State of the Global Partnership for Development*

.MDG Gap Task Force Report 2014 United Nations publication, Sales No. E.14.I.7

التقني لتقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني من خلال التقارير القطرية، وتساعد في بناء القدرات اللازمة لذلك.

العناصر الوطنية

٣٢ - اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، منذ عام ٢٠٠١، في تقديم إرشادات تقنية ومساعدات مالية لإعانة البلدان على إعداد تقاريرها القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية بنفسها، وبلغ عدد هذه التقارير ٤٥٠ تقريراً وعدد البلدان التي تغطيها ١٦١ بلداً. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، مثلاً، ذكر موظفو الوزارات الوطنية الذين استطلعت آراؤهم في المقابلات أن هذه التقارير صبت في استراتيجيات التنمية والمبادرات السياسية الوطنية. وذكر موظف من هؤلاء أن هذه التقارير مطلوبة بشدة في أوساط واضعي السياسات والمجتمع الدولي والحكومة والباحثين والأكاديميين. ولم يتجاوز عدد التقارير التي أعدها بعض البلدان التقرير الواحد، بينما وصل عدد التقارير التي أعدها البعض الآخر إلى خمسة. وأعدّ بعض البلدان، منها ألبانيا والبرازيل وسري لانكا، أيضاً تقارير عن تلك الأهداف على الصعيد دون الوطني (انظر الوثيقة E/2014/61، الفقرة ١٠١).

الدرس ٢: ضرورة العمل منذ البداية على توضيح أهداف عملية الرصد والتقييم وتحديد الأدوار والمسؤوليات وإنشاء آليات التنسيق

٣٣ - من الشروط اللازمة لضمان فعالية عملية الرصد والتقييم أن تُحدد مسؤولياتها من البداية بوضوح. وفي حالة الأهداف الإنمائية للألفية، فإن عدم استيفاء هذا الشرط كان من الثغرات التي اعتبرت التصميم الأصلي. إذ تطورت الترتيبات على نحو مخصص. وكما ورد في الفقرة ٢٢ أعلاه، فقد غرست خارطة الطريق التي وضعها الأمين العام بذرة التفكير المتعلق برصد التقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن المناقشات الأكثر تعمقاً بشأن المسؤوليات وبشأن التعاون على الإبلاغ والتحليل على الصعيد العالمي لم تبدأ إلا في عام ٢٠٠٢^(١٤). وأجمع الأشخاص الذين استطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية آراءهم على أن الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بالرصد والتقييم لم تكن محددة بوضوح في البداية عند اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وأنها نشأت وتطورت على نحو مخصص. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يتضح من استعراض وثائق المكتب ومن المقابلات التي أجريت مع الزملاء في اللجان الإقليمية والجهات الشريكة لها أن اللجان الإقليمية جميعها اضطلعت بأنشطة رصد

(١٤) فريق العمل التابع لمنظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، "Statistics and indicators for the post-2015 development agenda"، تموز/يوليه ٢٠١٣.

وتقييم متنوعة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. ودعم العديد من هذه اللجان البلدان في تعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية وصياغة سياسات مدعومة بالأدلة، وتضمن ذلك دعمها في تقليل التباين بين مجموعات البيانات العالمية والوطنية والمحلية. وقد انخرط في تنفيذ هذه المبادرات العديد من آليات التنسيق الإقليمية والهيئات الشريكة للدول الأعضاء. ومع ذلك، فلم تتضح حتى الآن الطريقة التي سيتم من خلالها ربط هذه الأنشطة بالمبادرات العالمية والوطنية ذات الصلة.

٣٤ - ولكي يتسنى للجهود الكبيرة الذي اضطلعت بها الأمم المتحدة والكيانات العالمية والإقليمية والوطنية أن تحقق أفضل أثر ممكن، كان لا بد من التفكير بشكل أكبر في كيفية ربط برامج العمل المستقلة بإطار شامل للرصد والتقييم. ولم يتم أيضا التخطيط بالقدر الكافي لتحقيق الترابط المنشود بين المبادرات الإقليمية والوطنية والعالمية ذات الصلة.

٣٥ - وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٥، سيصبح من الأهمية بمكان تحقيق قدر كاف من الترابط بين الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية باستخدام إطار شامل للرصد والتقييم. فينبغي، مثلا، تحديد طريقة استخدام اللجان الإقليمية بشكل صريح. وفي شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، قادت اللجان الإقليمية مشاورات بشأن المسألة في كل منطقة من المناطق الخمس؛ وتميزت هذه المشاورات باتساع دائرة النقاش، حيث شارك في متدياتها النقاشية مختلف أصحاب المصلحة الإقليمية^(١٥). وخلصت المشاورات في جميع المناطق الخمس إلى أنه بالرغم من أن العمود الفقري لإطار المسألة يجب أن يكون على الصعيد الوطني، فينبغي للجان الإقليمية للأمم المتحدة أن تقدم "الدعم من خلال الوصل بين الجهود الوطنية والعالمية، وأن تتيح [من خلال المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة] منبرا يقوم فيه أصحاب المصلحة المتعددون جماعيا باستعراض التقدم المحرز في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد الإقليمي، انطلاقا من نتائج تقييم التقدم على الصعيد الوطني"^(١٦).

(١٥) انظر الملخصات التي أعدها رؤساء المشاورات الإقليمية على العنوان الشبكي التالي: <http://www.regionalcommissions.org/?p=915> (اطلع عليه في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥).

(١٦) انظر التقرير التجميعي للمشاورات الإقليمية بشأن المسألة المعنون "Towards an effective monitoring and accountability framework for the post-2015 development agenda: perspectives from the regions"، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

الدرس ٣: يمكن لفريق يعمل بطريقة مشابهة لطريقة عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية أن يؤدي دورا مهما في توفير الخبرات وتجميع البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية

٣٦ - فيما يتعلق بالموصفات الفنية ورصد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، فقد تأسس فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، الذي تقوده شعبة الإحصاءات، في عام ٢٠٠٢. ويتضح من استعراض وثائق مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومن البيانات المستخلصة من المقابلات أن هذا الفريق قد مارس دورا مهما في تجهيز وتحليل البيانات اللازمة لرصد التقدم في تحقيق الأهداف. وفي الوقت نفسه، ورغم ما بذل من جهود لضمان أفضل تغطية واستعراض لجميع مؤشرات الأهداف، فإن الآراء المطروحة في المقابلات تباينت بشأن مدى وضوح مسؤوليات الرصد الموكلة إلى مختلف كيانات الأمم المتحدة.

٣٧ - وفيما يتعلق بفترة ما بعد عام ٢٠١٥، يتضح من استعراض وثائق مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومن البيانات المستخلصة من المقابلات أن الحاجة تستدعي تكوين فريق يضطلع بالدور الذي كان يضطلع به فريق الخبراء المشترك بين الوكالات. بيد أنه سيكون من اللازم، على نحو ما يشير إليه هذا التقرير في عدة فروع أخرى، الاضطلاع بعمل مشترك وتنسيق جماعي على عدة مستويات أخرى، مثل المستوى المتعلق بشمول التقييم والاتساق الإقليمي.

الدرس ٤: ضرورة جعل أنشطة الرصد كافية من حيث التغطية وتصنيف البيانات وحسن التوقيت

٣٨ - حسب ما أكد في تقرير فريق الخبراء الاستشاريين المستقل التابع للأمم العام المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، "البيانات هي الشريان الذي يغذي مقومات صنع القرار وهي المادة الخام التي يُستند إليها في أعمال المساءلة. فبدون بيانات عالية الجودة توفر المعلومات الصحيحة بشأن الأشياء الصحيحة في الوقت المناسب، يصبح من شبه المستحيل وضع سياسات فعالة ورصدها وتقييمها"^(١٧).

٣٩ - وعلى المستوى القطري، وفقا لتحليل ورد في أحد تقارير الأمين العام فيما يتعلق بمجموعة فرعية تتألف من ٢٢ مؤشرا من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

(١٧) A World That Counts: Mobilising the Data Revolution for Sustainable Development، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الموجز التنفيذي.

(E/CN.3/2014/29)، ازداد عدد البلدان النامية التي اعتمدت نقطتي بيانات أو أكثر لقياس ١٦ أو أكثر من المؤشرات الاثنى والعشرين، من ٤ بلدان في عام ٢٠٠٣ إلى ١٢٩ بلدا في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في البيانات الأساسية ذات الأهمية، من قبيل عدد المواليد والوفيات. وفي الوقت الراهن، لم ينتج سوى ١١ في المائة من البلدان النامية بيانات عن وفيات الأمومة. أما الثغرة الكبرى الثانية فتتعلق بانعدام البيانات المصنّفة^(١٨) التي تمكن من تحديد نوع الجنس، والخمس الأغنى من السكان، والسن، والإعاقة، والفئة السكانية، وأوجه عدم المساواة ذات الطابع المحلي. وفي الاستقصاء الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمعرفة آراء أعضاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، استفسر المكتب عما إذا كان إطار رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية قد عزز الإدماج القوي للبيانات المصنّفة، فأجاب أكثر من نصف من شملهم الاستقصاء إما بأنهم لا يتفوقون مع هذا الرأي نسبيا (٤١ في المائة) وإما بأنهم يعارضونه بشدة (١٨ في المائة). وتأتي الفجوات الزمنية في المقام الثالث من حيث أوجه الضعف، فالبيانات المتعلقة بالفقر الشديد في الدخل، على سبيل المثال، تنطوي على فجوات زمنية كبيرة. وأخيرا، ففيما يتعلق بالأرقام العالمية والأرقام الوطنية، ما زالت هناك مشاكل بسبب عدم اتساق أساليب جمع البيانات وتجهيزها والتحقق من صحتها، بما يشمل طريقة التعامل مع البيانات الناقصة.

٤٠ - ووفقا لتقرير فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، فقد تحسن توافر البيانات عموما وإن لم يزل يُعدّ ضعيفا (على سبيل المثال، لم يتجاوز معدل توافر البيانات نسبة ٧٠ في المائة مما هو مطلوب في أي فترة من فترات الخمس سنوات). وتشير شهادة أعضاء فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى حدوث بعض التحسن في توافر البيانات المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التي أسبى صياغتها بداية الأمر (حيث كانت البيانات في البداية ضئيلة أو منعدمة)، فيما يتصل بالعنف ضد المرأة ووفيات الأمومة مثلا. ومع ذلك فما زال ثمة مجال للتحسين.

٤١ - وقام بالتحقق من صحة البيانات كل من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات واللجان الإقليمية والدول الأعضاء وجهات أخرى. ومع ذلك، أفاد المجهيون على استقصاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن إطار رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية قد جعل التحقق من صحة البيانات على المستوى العالمي أقوى منه على المستويين الإقليمي والقطري،

(١٨) انظر مثلا "Regional Accountability Synthesis Report" في الحاشية ١٦ أعلاه.

مما أسفر عن بعض أوجه التفاوت بين مجموعات البيانات. وما زالت أوجه التفاوت تخلق بعض التنافر وتعرقل إجراء المقارنات بشكل متسق واتخاذ قرارات فعالة مستندة إلى الأدلة، حتى على الصعيد العالمي.

٤٢ - وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٥، من المرجح أن تتفاقم المشاكل المتصلة بالتصنيف غير الكافي للبيانات وبالتحقق من صحتها إن تركت تلك المشاكل من دون حل، وذلك لاحتمال السعي إلى تحقيق المزيد من المرونة وإلى الاعتماد على الإحصاءات الوطنية.

الدرس ٥: ضرورة وضع استراتيجية مكتملة البنيان لدعم بناء القدرات الوطنية في مجالات الإحصاء والرصد والتقييم، تشمل تقديم الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف وخطة لحشد الموارد

٤٣ - هناك دروس تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية من حيث إسناد المسؤوليات عن جمع البيانات، وهي ذات صلة بالمشاكل المذكورة في الدرس ٤. وإذ يُعترف في خريطة الطريق التي وضعها الأمين العام بتباين البيانات التاريخية فيما بين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وفيما بين البلدان، من حيث قابليتها للقياس وتوافرها، فقد أكدت الحاجة إلى المساعدة على بناء القدرات الوطنية (انظر مرفق الوثيقة A/56/326). وشددت الدول الأعضاء في وقت لاحق على ضرورة بذل المزيد من الجهود لدعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية^(١٩).

٤٤ - ووفقاً لتقرير فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنون "إحصاءات ومؤشرات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، ازداد دعم الوكالات الدولية والدول المانحة للهيئات الإحصائية الوطنية من ١ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٢,٣ من بلايين الدولارات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، حيث "كانت المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي هي أكبر الجهات المانحة، فيما اضطلع المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومبادرة شراكة الإحصاء ٢١ التي أطلقتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وغيرها من الجهات بدور رئيسي في هذا الصدد". وكرر واحد من شاركوا في استقصاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية تعليقات العديد ممن استطلعت آراؤهم بأن "إطار الأهداف الإنمائية للألفية قد أسفر عن تحسن عام في

(١٩) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

الإحصاءات الدولية (والوطنية) وعن اتساع نطاق الإبلاغ عنها". ورأى بعض المشاركين أن الفضل في ذلك يعود، في جزء منه، إلى الإجراءات المنفذة في إطار خطة عمل مراكش لإحصاء لعام ٢٠٠٤^(٢٠). وفي الوقت نفسه، لا تزال القدرات الإحصائية ناقصة في العديد من البلدان النامية^(٢١). وعلاوة على ذلك، فقد أبلغت بعض البلدان النامية عن قلقها من أن الحاجة إلى جمع بيانات الأهداف الإنمائية للألفية، في مجالات بعينها، والوفاء بالتزامات الإبلاغ الدولية قد حوّلت الموارد بعيدا عن الأولويات الإحصائية المحلية، الشيء الذي يؤدي بالتالي إلى عرقلة تحقيق الهدف المتمثل في بناء القدرات الإحصائية المستدامة على الصعيد الوطني. وحسبما ذكره فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، فقد "فسرت الغايات العالمية أحيانا تفسيراً خاطئاً على أنها أهداف وطنية، بل وحتى محلية، وهو ما يفسد جهود تحديد الأولويات وتحقيق التنمية الإحصائية في العديد من البلدان"^(٢٢).

٤٥ - واستشرافا للمستقبل في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، سيتعين بذل جهود أكبر في مجال الرصد والتقييم على المستوى الوطني وكذلك المستوى الدولي من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة وتقييمها على نحو فعال. ووفقا لما ذكره الأمين العام في هذا الصدد، "يجب أن نزيد بشكل كبير من حجم الدعم المقدم إلى البلدان والمكاتب الإحصائية الوطنية ذات الاحتياجات الكبيرة فيما يتعلق بالقدرات على إنتاج وجمع وتصنيف وتحليل وتبادل البيانات ذات الأهمية الحيوية للخطة الجديدة". (انظر الفقرة ١٤٢ من A/69/700). وأوصت أيضا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية منظومة الأمم المتحدة للتنمية بأن "تكشف الدعم الذي تقدمه لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية ولزيادة تصنيف البيانات الوطنية وإضفاء الطابع

(٢٠) <http://www.worldbank.org/en/data/statistical-capacity-building/marrakech-action-plan-for-statistics>

(اطلع عليه في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥).

(٢١) انظر تقرير فريق العمل المعني بالدروس المستخلصة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية عن "الدروس المستخلصة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية من منظور إحصائي" الصادر في آذار/مارس ٢٠١٣؛ وتقرير الأمين العام عن الاستعراض السنوي الوزاري لعام ٢٠١٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعنون "التصدي للتحديات المستمرة والناشئة التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، والحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل"؛ ومشروع تقرير شبكة حلول التنمية المستدامة المعنون "مؤشرات وإطار رصد أهداف التنمية المستدامة: تسخير ثورة البيانات في خدمة أهداف التنمية المستدامة"، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ وتقرير فريق الجمعية العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/670 and Corr.1)، في آب/أغسطس ٢٠١٤.

(٢٢) "الدروس المستخلصة"، المرجع نفسه، الصفحة ٤.

المحلي عليها، وأن تعالج جميع مواطن الضعف في البيانات، وذلك باستخدام ما للأمم المتحدة من تأثير متفرد على الصعيد العالمي وقدرات نظام الأمم المتحدة للبيانات المشتركة ونطاق تغطيته^(٢٣). وتشمل الدروس المستخلصة المهمة الحاجة إلى مزيد من التنسيق لدعم الخطط الإحصائية الوطنية، على النحو المتوخى أيضا في خطتي عمل مراکش وبوسان للإحصاء^(٢٤).

٤٦ - واقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية في تقريره غايتين تتصلان مباشرة بالبيانات وبالرصد والمساءلة وتندرجان ضمن الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة" من خلال: (أ) القيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بتعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية... لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومصنفة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي؛ (ب) ثم العمل، بحلول عام ٢٠٣٠، على الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية^(٢٥). (انظر الوثيقة A/68/970) ولئن لم تُحدد بعد مؤشرات لقياس حجم الاستثمار في البيانات والرصد، فإن شبكة حلول التنمية المستدامة طرحت في تقرير حديث صورة شاملة للاعتبارات الرئيسية المتصلة بوضع إطار للرصد، وشددت على دور كل من الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمؤسسات الشريكة^(٢٦). وفي هذا السياق، تشير المقابلات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وردود من أجابوا على أسئلة الاستقصاء إلى احتمال أن يكون وضع نموذج جديد لتنمية القدرات أمرا ضروريا.

الدرس ٦: الحاجة إلى يكون رصد المعلومات سهل المنال

٤٧ - كما ذكر آنفا، لكي تكون بيانات الرصد والتقييم فعالة، ينبغي أن تلي احتياجات المستخدمين سواء من حيث تقديم المعلومات التي تُعد مفيدة أو من حيث تقديم المعلومات

(٢٣) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية "تصور مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والإطار الذي تقترحه فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية المضطلع بها دعما لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: توصيات المجموعة كإسهام في مناقشات التي أجراها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحت شعار 'الأهداف المناسبة'".

(٢٤) انظر التقرير المعنون "الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" في الفقرة ١٤ أعلاه.

(٢٥) انظر شبكة حلول التنمية المستدامة في الحاشية ٢١ أعلاه.

التي بها يُستتار في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين الأداء. وتعرض كيانات منظومة الأمم المتحدة ما يرد منها من معلومات عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في مجموعة متنوعة من التقارير هي: التقارير المرحلية الإقليمية والقطرية^(٢٦)، والمنشورات المواضيعية الرئيسية التي تصدرها الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتقارير قاعدة بيانات الأمم المتحدة لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية^(٢٧)، وتقارير الرصد العالمي التي يعلدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتقارير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، وتقارير الأمم المتحدة السنوية البارزة عن الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أعدت مجموعة من الكيانات غير التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أيضا معلومات وتحليلات ذات أهمية. ولئن كان هنالك كم هائل من المعلومات المتاحة لعامة الجمهور عن الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ثمة مطلباً لزيادة تبادل المعارف وتحقيق الشفافية والانفتاح على نحو ما يدعو إليه ”المبدأ ١٠“ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢٨) وعلى نحو ما أكدته التقرير التجميعي للأمين العام (A/69/700) في دعوته إلى ”معالجة أوجه عدم المساواة“ في مجال الحصول على المعلومات^(٢٩).

٤٨ - واستشرافا للمستقبل في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، ستفضي ثورة البيانات إلى الحاجة إلى توفير بيانات أكثر كما وأفضل نوعا. وتغطي أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها قضايا أكثر عددا وتنوعا من تلك التي تناولها الأهداف الإنمائية للألفية؛ وفي الآن نفسه، يتيح التطور التكنولوجي أنواعا ووسائل جديدة فيما يتعلق بتحصيل البيانات وتحليلها. وهذا أمر سيغير مشهد توافر البيانات حتى عام ٢٠٣٠. وكما أشار إلى ذلك الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ”تتيح الثورة التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات على مدى العقد الماضي فرصة لتعزيز البيانات والإحصاءات لأغراض أعمال المساءلة وصنع القرارات“^(٣٠)، كما شدد فريق الخبراء الاستشاريين المستقل المعني بتسخير ثورة المعلومات لأغراض التنمية المستدامة، الذي أنشأه الأمين العام، على كل من التحديات والفرص المرتبطة

(٢٦) <http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/mdg/mdg-reports>، اطلع عليه في شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٢٧) <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Default.aspx>، اطلع عليه في شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٢٨) على النحو المكرس أيضا في اتفاقية آر هوس للجنة الاقتصادية لأوروبا الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، ١٩٩٨.

(٢٩) انظر أيضا تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الصادر في ٢٠١٣ ”A new global partnership: eradicate poverty and transform economies through sustainable development“، والتقرير ”A World That Counts“ انظر الحاشية ١٧ أعلاه.

(٣٠) شراكة عالمية جديدة، المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

بكيفية تحسين البيانات لرصد التنمية المستدامة^(٣١). ولا يقع عبء الرصد والتقييم على عاتق منظومة الأمم المتحدة وحدها، فلتشجّع الجهات المعنية (كالحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية) أدوار مختلفة تضطلع بها. ومع ذلك، يدعو فريق الخبراء الاستشاري المستقل في تقريره الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور قيادي في تعبئة مختلف الجهات الفاعلة وتمكينها وتنسيق عملها، وفي تشجيع الممارسات الجيدة ودعم حشد التمويل اللازم^(٣٢).

٤٩ - ولتتبع أهداف التنمية المستدامة وبلوغها، يحث فريق الخبراء الاستشاريين المستقلين الدول الأعضاء والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على تنفيذ برنامج عمل شامل في أربعة مجالات، وهي: المبادئ والمعايير؛ والتكنولوجيا والابتكار والتحليل؛ والقدرات والموارد؛ والقيادة والحوكمة. وهذا ما أعاد تأكيده الأمين العام في التقرير التجميعي حيث دعا إلى إقامة "شراكة عالمية لبيانات التنمية المستدامة" (انظر الفقرة ١٤٤ من التقرير A/69/700). تقودها الأمم المتحدة.

الدرس ٧: ضرورة القيام بتقييم دقيق للتقدم المحرز

٥٠ - ثمة شرط آخر ضروري لتحقيق كفاءة الرصد والتقييم وهو يرتبط بإعمال ضمان الجودة وإقامة آليات للمساءلة والرقابة. فالتقييم أداة لاختبار الافتراضات وللوقوف على مدى الفعالية في تحقيق النتائج المرجوة والآثار المترتبة، ولتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تعديلات مرحلية.

٥١ - ورغم إدراج بعض المعلومات النوعية في التقارير المرحلية العالمية عن الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن الأمين العام وعن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعتبر أن هناك فجوة كبيرة عندما يتعلق الأمر بإجراء تقييم منسق رسمي صارم للتقدم المحرز نحو بلوغ تلك الأهداف.

٥٢ - وعلى النقيض من عملية الرصد، لم تضع العملية الحكومية الدولية لمتابعة إعلان الأمم المتحدة للألفية أي تصور لإنشاء إطار للتقييم. ولم تقم الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة أنفسها بتحديد أدوار أو مسؤوليات ولم وضع ترتيبات تمكنها من إجراء تقييم منهجي ومنسق للتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وبناء قدرات التقييم. وقد

(٣١) A World That Counts، انظر الحاشية ١٧ أعلاه.

(٣٢) المرجع نفسه.

ذكر أحد المحييين على أسئلة استقصاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ”الإطار شديد الميل للرصد قليل الميل للتقييم“، مستحضرا في ذلك آراء أشخاص آخرين ممن شاركوا في الاستقصاء وأجريت معهم مقابلات.

٥٣ - ونظرا لأن الأهداف الإنمائية للألفية مثلت الأساس الأهم الذي استند إليه عموما منح المساعدة الإنمائية الرسمية خلال فترة العقد ونصف العقد الماضية، فليس من العجب أن يكون السعي إلى الاستدلال على وجود قيمة مضافة باتجاه إحراز تقدم في تحقيق تلك الأهداف هو المصدر والمنظور اللذان كانا وراء جزء كبير من الرغبة في التحقيق في جميع مجالات التعاون الإنمائي على صعيد السياسات والبرامج والمشاريع، لتحديد ما إذا كان هذا النشاط قد استرشد أصلا بالأهداف أو استند إليها أم لا.

٥٤ - وأدى بحث أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى العثور على مجموعة واسعة متنوعة من مصادر التقييمات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فقد كان من الصعب جدا الاطلاع على تقييمات الأهداف الإنمائية للألفية على نحو كاف ومنهجي وسهل. وبداية، فإن ما يمكن اعتباره تقييما على النحو الملائم هو مسألة تقبل في حد ذاتها المناقشة. وقد تتراوح هذه ”التقييمات“ بين تقييمات واسعة ورسمية ومستقلة، سواء أكان ذلك على صعيد السياسات أو البرامج أو المشاريع، وبين استعراضات غير رسمية تُجرى داخليا وتكون تقييمية من حيث الغرض والطابع ولكنها غير خاضعة لدقة ومنهجية الأوساط المهنية المعنية بالتقييم (على النحو الوارد في قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم مثلا). وليس هناك مستودع مركزي أو منسق لتقييمات الأهداف الإنمائية للألفية، وإنما توجد مجموعة متنوعة من ”التقييمات“ في أماكن كثيرة شتى، وهي على سبيل المثال متاحة على المواقع الشبكية أو البوابات الإلكترونية للكيانات التالية:

- أكثر من ٢٢ من مقدمي البيانات لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات، إضافة إلى عدد من أعضاء الفريق الإضافيين^(٣٣)؛
- فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛
- كيانات أخرى تضطلع بمبادرات ذات صلة مثل مشروع الألفية وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(٣٣) مقدمو البيانات على النحو المشار إليه في الموقع الشبكي لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات: <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Host.aspx?Content=Products/Links.htm> (تم الاطلاع عليه في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

- كيانات الرقابة مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر E/AC.51/2006/2) ووحدة التفتيش المشتركة.

٥٥ - ومما يقدم صورة توضيحية أن إجراء بحث بسيط في الموقع الشبكي العام للأمم المتحدة عن "تقييم الأهداف الإنمائية للألفية" أسفر عن ١٠٣ ٤١٠ من النتائج^(٣٤). وفي الوقت نفسه، فإن البحث عن تقييمات الأهداف الإنمائية للألفية في قاعدة بيانات تقارير التقييم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، الذي يدعو جميع منظمات الأمم المتحدة إلى تقديم تقارير خاصة بها عن التقييم، أسفر عن مائة تقرير من أصل ٣ ٠٠٠ تقييم في قاعدة البيانات^(٣٥). ومن ناحية أخرى، تشمل قاعدة بيانات التقييمات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨٩٨ تقييماً متعلقاً بالأهداف الإنمائية للألفية، تتراوح بين تقييمات المشاريع الصغيرة وبين التقييمات السياسية المعقدة^(٣٦). ولئن تم وجدان العديد من التقارير التي توثق العمل المضطلع به صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لم يُعثر على أي تقييمات تحليلية استعراضية أو تقييمات شاملة تقدم صورة متكاملة يمكن الاستفادة منها في وضع السياسات العامة وإجراء التصويبات المرحلية اللازمة.

٥٦ - وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٥، لن يكون رصد المؤشرات كافياً وسيكون من الضروري أيضاً ضمان كفاية قدرات التقييم. وتدعو قرارات متعددة للأمم المتحدة إلى مزيد من الرصد والتقييم، ومن أحدثها عهداً قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٩، الذي شددت فيه الجمعية على أهمية تعزيز قدرات التقييم على الصعيد الوطني. وتدعم كل هذه القرارات الربط بين المساءلة والرصد عن طريق التقييم والدروس المستفادة، بما في ذلك تطبيق الدروس المستفادة في عمليات البرمجة^(٣٧). وعلى سبيل المثال، في الفقرة ١٧٤ من القرار ٢٢٦/٦٧ طلبت الجمعية إلى "الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة أن تضع خططاً للتقييم تتوافق مع الخطط الاستراتيجية الجديدة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من نظم الرصد". وأكد الأشخاص الذين أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقابلات معهم أنه، من أجل إحكام التعديلات المرحلية التي قد يتعين إدخالها على السياسات والبرامج الإنمائية، ينبغي أن تُكْمَل هذه البيانات

(٣٤) www.un.org، ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٣٥) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، قاعدة بيانات تقارير التقييم: <http://www.uneval.org/evaluation/reports>، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(٣٦) قاعدة بيانات مركز موارد التقييم التابع للبرنامج الإنمائي: <http://erc.undp.org/evaluation/viewevaluations.html>، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(٣٧) انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، لا سيما الفقرتان ٦١ و ١٧٤ و ٢٥٠/٥٩، لا سيما الفقرة ٧٣؛ والوثيقة A/62/208، لا سيما الفقرة ١١٨.

بإجراء تقييم تحليلي دوري وجيه يتسم بالاستقلالية والجودة العالية للأسباب الكامنة وراء حركة مؤشرات الرصد صعودا أو هبوطا. وهذه هي أيضا رسالة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٥٧ - وكرر التقرير التجميعي للأمين العام التأكيد على أنه لا بد من أن تكون المناقشات التي تجري في إطار استعراض أهداف التنمية المستدامة علنية وقائمة على المشاركة وتتاح فيها المشاركة الواسعة النطاق وتستند إلى الحقائق والبيانات والنتائج العلمية والتقييمات القائمة على الأدلة (انظر A/69/700، الفقرة ١٤٩). وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشارت اللجان الإقليمية بصريح اللفظ: "يساعد التقييم الطوعي على تبين ما إذا كان يجري اتباع السياسات والإجراءات الصحيحة، فإن لم يكن الأمر كذلك، فإنه يدل على الوجهة البديلة التي ينبغي سلوكها"^(٣٨).

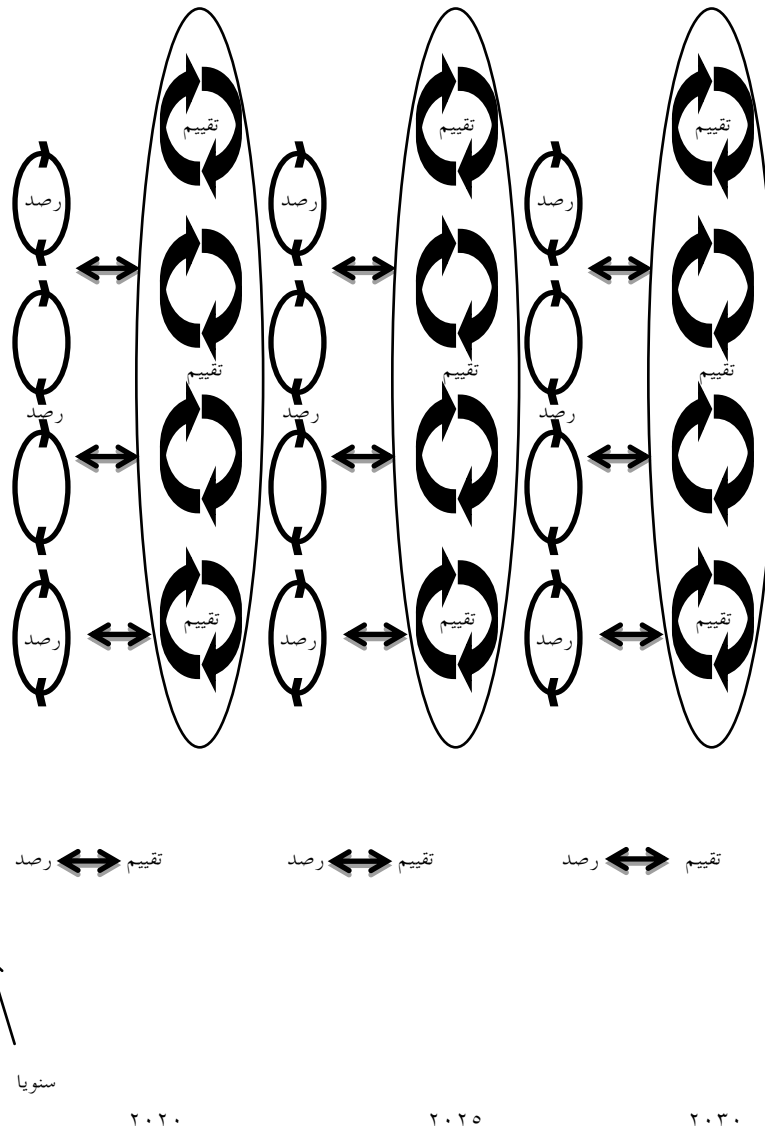
٥٨ - وعلى نحو ما أُشير إليه آنفا، عقد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية اجتماعا حضره أخصائيو الإحصاءات من مختلف المنظمات من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجال الرصد. ويمكن التفكير في إسناد دور مماثل لأخصائيي التقييم. ولأن التقييم يمكن أن يكون بمثابة جسر بين الرصد والمساءلة، فمن الحدير النظر في مسألة الاهتمام الصريح بتخطيط التقييم ضمن هيكل أهداف التنمية المستدامة، بمجمله، وذلك مثلا من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات والموارد اللازمة لبناء قدرات التقييم من أجل توفير معلومات منتظمة ودورية تساعد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المناسبة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

٥٩ - ويقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بصورة خاصة، وضع مراحل محددة للتقييم والإبلاغ على المستويات المعنية، كما يتضح من الشكل الرابع. ويسلط هذا الشكل الضوء على إمكانية وضع إطار تفضي فيه الأنشطة السنوية للرصد والاستعراض، التي تضطلع بها مختلف الكيانات وتشارك فيها مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، إلى إعداد شكل معين من أشكال تقارير التقييم الشامل، مرة كل خمس سنوات على سبيل المثال. والقصد الرئيسي من ذلك هو وضع إطار للرصد والتقييم يجمع بين المستويين الرأسي والأفقي (أو الزمني)، لاستنباط ونشر دروس مستفادة رئيسية يسهل استخدامها على صانعي القرار الذين يسعون إلى إجراء تعديلات قائمة على الأدلة سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعالة.

(٣٨) انظر "Towards an effective monitoring and accountability framework" في الحاشية ١٦ أعلاه.

الشكل الرابع
التقييم - مرحل فرص استخلاص الدروس والمساءلة

جدول زمني توضيحي للرصد السنوي والتقييمات الشاملة كل خمس سنوات



الدرس ٨: عندما تكون هناك اختلافات في آراء أصحاب المصلحة بشأن المساءلة، يصبح هذا الأمر ذا أهمية في الجهود المبذولة من أجل القيام بالرصد والتقييم على نحو فعال

٦٠ - فيما يتصل بالمناقشة أعلاه، فإن المنطق المبين في مسار التأثير المواضيعي يوضح أن وجود إطار مساءلة في الأمم المتحدة والاتفاق عليه، وكذلك الوسائل الكفيلة بتعزيز المساءلة واستخلاص الدروس، هو أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فثمة حاجة إلى وجود اتفاق كاف على الجهة التي سوف تضطلع بعمل الرصد والتقييم وعلى ماهية ذلك العمل، ومن أجل أي جهة من جهات اتخاذ القرار، ودعمًا لأي نتائج برنامجية.

٦١ - وتعرّف الجمعية العامة المساءلة في الفقرة ٨ من قرارها ٢٥٩/٦٤ بأنها تشمل "تحقيق الأهداف وتحقيق نتائج عالية الجودة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة في تنفيذ جميع الولايات الموكلة إلى الأمانة العامة والتي توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة الفرعية التي أنشأتها تلك الهيئات والوفاء بها بشكل تام".

٦٢ - وكشفت المقابلات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع أصحاب المصلحة وكذلك الاستقصاءات التي قام بها والوثائق التي استعرضها عن وجود توقعات أكثر مرونة. فقد أدلى أصحاب المصلحة المشمولون بتلك المقابلات والاستقصاءات بمجموعة واسعة التنوع من وجهات النظر بشأن ما ينبغي أن تكون عليه المساءلة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، والأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها الكيانات المختلفة من أجل تحقيق المساءلة. وعلاوة على ذلك، أبلغ العديد ممن أجريت معهم مقابلات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن فكرة "المساءلة" لم تحدد بوضوح باعتبارها مفهوماً عندما وضعت الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٣ - وفيما يتصل بفترة ما بعد عام ٢٠١٥، برزت قضايا المساءلة باعتبارها موضوعاً محورياً في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية. واتفقت الدول الأعضاء مؤخراً على أن الوثيقة الختامية التي ستعد للاعتماد في قمة الأمم المتحدة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ يمكن أن تشمل المتابعة والاستعراض. ويتضمن التقرير التجميعي للأمم المتحدة للعام ٢٠١٥ من الإشارات إلى هذا الحوار الحكومي الدولي (انظر A/69/700، الفقرتان ٥٦ و ٩٣). وفي هذا الصدد، اقترح الأمين العام النظر في إجراء عملية استعراض شامل متعدد المستويات تبدأ على الصعيد القطري وتستمرشدها استعراضات الأقران على الصعيد الإقليمي والاستعراضات على الصعيد العالمي، تحت رعاية المنتدى السياسي الرفيع

المستوى المعني بالتنمية المستدامة (المرجع نفسه، الفقرة ١٤٩). وفي هذا السياق، يقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسار التأثير المواضيعي المبين في الفقرة ١٣ أعلاه من أجل مساعدة صناع القرار في سياق تحديد هيكل رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة الأكثر فائدة في تعزيز الانتفاع بالدروس المستفادة في مجال أهداف التنمية المستدامة على جميع المسارات حيث يُسعى إلى إحراز تقدم في تحقيق هذه الأهداف على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

رابعاً - الخلاصة

٦٤ - في المراحل المقبلة، ما من شك في أن ثمة فرصة لوضع إطار لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة أمتن من الإطار الذي طُبّق على الأهداف الإنمائية للألفية. إن المناقشات التقنية والمناقشات الحكومية الدولية التي أجريت مؤخراً بشأن الفرص التي تتيحها ثورة البيانات، وإطار الاستعراض المتعدد المستويات (وطني وإقليمي وعالمي)، والزخم الإضافي الذي أعطي لأهمية التقييم في تزويد صانعي القرار بالمعلومات اللازمة، كل ذلك يدل على اتجاه مفيد. ومن حسن الطالع أيضاً أن العمل الذي يضطلع به العديد من كيانات الأمم المتحدة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنه يوفر دروساً قيمة يمكن الاستفادة منها.

٦٥ - وفي الوقت ذاته، سيكون هناك العديد من التحديات المرتبطة بوضع إطار فعال لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة يفيد حقاً في قياس التقدم المحرز على طريق تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى الطابع العالمي لخطة التنمية المستدامة، والالتزام بتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، سيكون من الضروري أن ينطوي إطار الرصد والتقييم على قدر كبير من المرونة، ويتضمن في الوقت نفسه وسائل كافية للتنسيق. بما يتيح الدرجة المرغوب فيها من الاتساق. وستكون ثمة حاجة إلى إنشاء آلية واحدة أو أكثر، مزودة بولايات مناسبة وقدر كاف من الصلاحيات وموارد كبيرة، من أجل دعم تنمية القدرات الإحصائية وقدرات الرصد، فضلاً عن تطوير قدرات التقييم بصورة متزايدة. وبالرغم من أهمية تعزيز الخصائص المميزة للميادين المهنية المختلفة ومواطن القوة لديها، سيكون من الأهمية بمكان التقليل إلى أدنى حد من احتمال التداخل. وسيطلب ذلك تنسيق النواتج التي تغذي عمليات صنع القرار المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وتنسيق بناء القدرات، ولا سيما في المراحل الأولى من التقييم.

٦٦ - وعلى وجه الخصوص، ثمة فرصة كبيرة لاستخدام التقييم بوصفه جسرا لتحديد سياق بيانات الرصد، وتحديد الأسباب الجذرية حيثما تعثر الإنجاز، وزيادة إمكانية حصول صانعي القرار، إضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين، على المعلومات المدعومة بالأدلة. وسيتعين العمل لدى وضع إطار رصد وتقييم الأهداف التنموية المستدامة، على إيلاء السبل المحددة التي تمكّن من استخدام التقييم كجسر المزيّد من النظر.

٦٧ - وبفضل فهم طبيعة الأحداث بعد وقوعها، تسلط تجربة الأهداف الإنمائية للألفية الضوء على الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي مسبقا. وسيلزم وضع إطار محكم ومتفق عليه لرصد الأهداف وتقييمها يثمر معلومات مفيدة للأطراف صاحبة المصلحة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، سواء داخل الكيانات الحكومية أو خارجها. وهذا أمر صعب. غير أنه دون هذا الإطار سيضيع عدد هائل من الفرص السانحة لتعزيز الملكية، وتوجيه التعديلات البرنامجية المرحلية، وتوفير معلومات مستندة إلى الأدلة لاستخدامها في سياق عمليات الاستعراض المتوخاة، وتحسين التنسيق والمساءلة.

خامسا - التوصية

وضع خطة رصد وتقييم متسقة ومنسقة لأهداف التنمية المستدامة من أجل دعم اتخاذ القرارات في الدول الأعضاء (انظر الفقرات ٢٢-٦٣)

٦٨ - بالتزامن مع مؤتمر القمة المقبل لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن يضع الأمين العام استراتيجية وخطة عمل شاملتين لدعم الاتساق والتنسيق في رصد الإنجاز المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقييمه. وينبغي أن تهدف هذه الخطة الشاملة إلى تمكين الأمين العام من تزويد صانعي القرار في الدول الأعضاء بمعلومات متسقة ومفيدة عن الرصد والتقييم يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات بشأن أهداف التنمية المستدامة المتصل بالتصحيح في منتصف الطريق. وينبغي النظر في الحاجة إلى ما يلي:

- إطار رصد وتقييم رسمي لأهداف التنمية المستدامة يعزز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة
- معلومات الرصد والتقييم التي يمكن أن تغذي اتخاذ القرارات المزمع في الدول الأعضاء في أكثر الظروف آنية وفائدة
- دعم تنمية قدرات الرصد والتقييم الوطنية

- نهج أكثر انتظاماً ودقة في التقييم، بما في ذلك كوسيلة للتوليف بين الرصد والبيانات الأخرى على نحو يلبي احتياجات أصحاب المصلحة على مستويات اتخاذ القرارات التي تنطبق على الوفاء بأهداف التنمية المستدامة المستقبلية.

مؤشر الإنجاز: وُضعت خطة شاملة لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة.

المرفق

التعليقات الواردة من مكتب المستشارية الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥

تقدم النتائج والتوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية معلومات مفيدة للمناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتؤكد الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية أهمية ما يلي: (أ) الصلة بين الاستعراضات الوطنية والإقليمية والعالمية، وعلى وجه الخصوص، دور اللجان الإقليمية في هذا الصدد؛ (ب) جمع البيانات وتحليلها على نحو شامل ومتسق وفعال، وضرورة بناء القدرات إضافة إلى حشد الجهود في مجال ثورة البيانات؛ (ج) اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة في بحث وضع إطار للرصد والتقييم يعزز الملكية والاتساق والاستخدام الفعال لعمليات الاستعراض؛ (د) الاستثمار في مؤسسات عامة فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة.

وسيكون لعالمية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تأثير في كيفية الاضطلاع بالرصد والتقييم. وستكون هناك حاجة إلى تقديم حوافز لجميع البلدان تشجعها على المشاركة في الرصد والاستعراض، وذلك لتعزيز وضع السياسات المدعومة بالأدلة. وسيلزم تعزيز الحوكمة على جميع المستويات من خلال تعزيز الشفافية وتنمية القدرات، وذلك من أجل تنفيذ آليات فعالة للرصد والاستعراض تركز على تقييمات ذات مغزى.

(توقيع) السيدة أمينة ج. محمد

المستشارة الخاصة للأمين العام

المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥